معوقات البحوث الميدانية في جامعة تعز

بحث سوسيولوجي ميداني للمعوقات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

(الجـــزء الثاني)

د. عبـــدالـــرزاق محمـــود الهيتـــي *

1) **الجنس:**

تشير بيانات الجدول (1) أن أغلب أعضاء هيئة التدريس من الـذكور وبنـسبة تـصل إلى(88%) في حين لا تشكل الإناث سوى (12%) من المبحوثين. وهذا بحد ذاته يشير إلـى تدني مشاركة المرأة في الهيئة الأكاديمية في جامعة تعز، وربما يعود ذلك إلى عوامل متعددة اجتماعية وثقافية مرتبطة بنسق القيم الاجتماعية التي لا تعطي المرأة مكانتها الملائمـة فـي عملية التنمية بشكل عام، وبالرغم من دخول المرأة اليمنية في عملية التحديث والتنمية إلا أن هذه التجربة لازالت حديثة ولم تعط ثمارها في المجتمع اليمني بشكل واضح، وكل ذلك يـؤثر بشكل كبير في تدني مساهمة المرأة في التعليم الجامعي والبحث العلمي بشكل عام.

جدول رقم(1)

يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الجنس

	الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
1	ذكر	95	88
2	أنثى	13	12
	المجموع	108	%100

إن النقص الكبير من الإناث في أعضاء هيئة التدريس الـذين يعـدون المنفـذ الفعلـي للبحوث الميدانية يمثل إحدى العقبات في هذا المجال، بخاصة وأننا نتحدث عن مجتمع تقليدي

---

* جامعة تعز – كلية الآداب – قسم علم الاجتماع

محافظ، يرفض الاختلاط بين الذكور والإناث، فعملية البحث الميداني تتطلب جمع البيانات من أفراد المجتمع، والكثير من البحوث الميدانية تطبق على الإناث ولذا يتطلب وجود باحثات من الإناث حتى يكن قادرات على مقابلة الإناث والتحدث إليهن وجمع البيانات منهن سواء بالمقابلة أو الاستبيان أو أية وسيلة أخرى لجمع البيانات.

وقد وجد البحث أن الفرق بين عدد البحوث التي يجريها الباحثون الذكور وتلك التي تجريها الباحثات من الإناث، فقد اقترب متوسط البحوث المنجزة بين الذكور والإناث من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغ لدى الذكور حوالي(4.42)بحوث وعند الإناث بلغ حوالي(4.00)بحوث، ولكن ارتفع المتوسط للبحوث الميدانية المنجزة لدى الذكور ليبلغ حوالي(7.04)بحوث في حين انخفض المتوسط لدى الإناث حيث بلغ حوالي(6) بحوث، وقد يشير ذلك إلى الصعوبات التي تواجهها الإناث الباحثات في إنجاز وتنفيذ البحوث الميدانية، بشكل أكبر مما يواجهه الذكور في هذا المجال، أو حداثة دخول المرأة في هيئة التدريس الجامعية.

2) **العمر:**

من خلال الجدول (2) يتضح أن أغلب أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز من الفئات العمرية المتوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي للأعمار حوالي(44) سنة في حين بلغ الانحراف المعياري للأعمار حوالي(7) سنوات، ولو عدنا للجدول لوجدنا أن المنتمين للفئات العمرية دون (48) سنة قد بلغوا أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء الهيئة التدريسية بنسبة (77.8 %)، وكل ذلك يشير إلى جملة من الملاحظات، منها تدني متوسط العمر لأعضاء الهيئة التدريسية، وهو أمر إيجابي من ناحية توافر صفة الحماس والقدرة على العمل والاندفاع في انجاز البحوث والدراسات الميدانية. ولكنه في الوقت نفسه يشير أيضاً إلى النقص في الخبرة البحثية والمتطلبات العملية للبحوث الميدانية، بسبب الافتقار للتجربة والتراكم المعرفي والعملي. وكل ذلك يتطلب المزيد من الدورات التدريبية في المجالات المتعددة والتي ربما هم بأمس الحاجة لها، فضلاً عن زيادة إشراك أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية الدولية والمحلية، والتركيز على الاستثمار الصحيح لسنوات التفرغ العلمي في جامعات عالمية وعربية مرموقة والاستفادة من تلك التجربة في بناء خبرة وتجربة بحثية متميزة، يمكن توظيفها في خدمة البحث العلمي الميداني.

جدول رقم(2)

يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الفئات العمرية

	الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية %
1	38-29	21	19.4
2	48-39	63	58.4
3	58-49	21	19.4
4	68-59	3	2.8
	المجموع	108	%100

ومن خلال تحديد علاقة الارتباط بين العمر كمتغير مستقل وعدد البحوث كمتغير تابع نجد أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت حوالي(0.39) وهي علاقة قد يعتبرها البعض ضعيفة ولكننا في الدراسات الاجتماعية يمكن أن نعتبرها متوسطة القوة لأن الظاهرة تتداخل في خلقها عوامل عديدة، يلعب كل واحد منها دوراً بنسبة أو بأخرى وبالتالي تضعف القيمة الرقمية لهذه المتغيرات. علما أن قيمة معامل الارتباط بيرسون كانت لها دلالة إحصائية عند معنوية(0.05).

3) عدد الأبناء وعدد أفراد الأسرة

قبل الدخول في تحليل البيانات الميدانية حول عدد الأبناء نود الإشارة إلى أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة هم من المتزوجين وبنسبة تصل حوالي (98%) لذلك لم نضع جدولاً خاصاً بالحالة الزواجية لأنه لن يكون لها دلالة إحصائية وبالتالي ليس لها فائدة علمية بالتحليل حول الموضوع المدروس.

وفيما يخص عدد الأبناء في أسر أعضاء هيئة التدريس، فقد بلغ المتوسط الحسابي حوالي(4) أبناء، في حين بلغ الانحراف المعياري حوالي(2) أبناء، وهذا ما يشير إلى تدني عدد الأبناء في الأسرة الأمر الذي يخفف من الأعباء والمشاغل الأسرية لأعضاء هيئة التدريس، وقد انخفضت نسبة أفراد المجتمع المدروس الذين لديهم خمسة أبناء فأكثر والذين لم تصل نسبتهم أكثر من(27%)، في حين كان حوالي(73%) لديهم عدد أبناء لا يزيد عن أربعة.

من ناحية أخرى نجد أن متوسط عدد أفراد الأسر التي يعيلها أعضاء الهيئة التدريسية حوالي(7) أفراد في حين بلغ الانحراف المعياري حوالي(3) أفراد. ويمكن اعتبار هذا

المتوسط مرتفعاً، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على الوقت الذي يمكن أن يخصصه عضو هيئة التدريس للقراءة والبحث بخاصة البحوث الميدانية. وذلك قد يمثل عائقاً أمام قدرة أعضاء الهيئة التدريسية في طريق إنجاز وتنفيذ البحوث الميدانية، بسبب ما تتطلبه هذه البحوث من وقت وجهد، يضاف لذلك الوقت الذي تتطلبه الأسرة كبيرة الحجم، وقد بلغت قيمة الارتباط بيرسون بين عدد أفراد الأسرة كمتغير مستقل وعدد البحوث الميدانية المنجزة كمتغير تابع حوالي(- 0.14) وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغيرين، مما يعني أن كبر حجم الأسرة لأعضاء هيئة التدريس لا يؤثر إلا بشكل محدود في القدرة على انجاز البحوث الميدانية، يضاف لما تقدم المشاغل التدريسية والإدارية التي تثقل كاهلهم، بخاصة وأن نسبة كبيرة منهم تصل حوالي (55%) مولودون في الريف وهذا يعني تشعب علاقاتهم القرابية والاجتماعية. من ناحية أخرى يمكن القول أن ارتفاع حجم الأسرة لدى أفراد المجتمع المدروس قد يؤشر لحالة إيجابية في مجال الاهتمام بالعلاقات القرابية التي يلتزمون بها ويحرصون على ديمومتها واستمراريتها، وهذا ليس من اهتمام البحث.

4) المرتبة العلمية

يشير الجدول (3) إلى أن نسبة أعضاء هيئة التدريس ممن وصلوا إلى مرتبة الأستاذية لا تزيد نسبتهم على (7.4%) من المجتمع المدروس، في حين بلغ من يحملون مرتبة أستاذ مشارك حوالي(21.3%) وبلغ من هم في مرتبة أستاذ مساعد حوالي(67.6%) ومدرس مساعد بلغت نسبتهم حوالي(3.7%)، وكل ما سبق يشير إلى تدني نسبة أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون مرتبة أستاذ وأستاذ مشارك، وزيادة نسبة من يحملون مرتبة أستاذ مساعد وهي أدنى مرتبة علمية لحملة الدكتوراه، وهذا الأمر يمثل مشكلة مركبة فهو مرة يمثل أحد العوامل المعوقة للبحث الميداني من خلال تدني مهارات وخبرات أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال بسبب حداثة حصولهم على الدكتوراه، ومرة يمثل نتيجة لمعوقات البحث الميداني من خلال التأخير الذي يعانيه كل عضو في تنفيذ وإجراء البحوث الميدانية لأسباب متعددة، إن طول الفترة التي يقضيها عضو هيئة التدريس في المرتبة العلمية الأخيرة التي يحصل عليها، يتضح من خلال ارتفاع متوسط عدد السنوات التي يقضيها كل عضو هيئة تدريس في المرتبة العلمية الأخيرة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لعدد السنوات التي قضاها أعضاء الهيئة التدريسية في المرتبة العلمية الأخيرة حوالي(5) سنوات وبانحراف معياري

حوالي(3) سنوات، وهو متوسط أعلى من المدة التي تتطلبها لوائح الترقية لمرتبة أستاذ مشارك، وإن كانت مساوية للمدة التي تتطلبها لوائح الترقية لمرتبة الأستاذية. ولو عدنا للجدول(3) لوجدنا أن المتوسط الحسابي لعدد البحوث الميدانية التي ينجزها أعضاء هيئة التدريس يتزايد كلما ارتفعت المرتبة العلمية لعضو هيئة التدريس، وهو أمر طبيعي لطول المدة التي يقضيها في الجامعة ولتراكم الخبرة والقدرة على انجاز البحوث الميدانية في مجال تخصصه.

جدول رقم(3)

يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب المرتبة العلمية ومتوسطات البحوث الميدانية المنجزة

	المرتبة العلمية	التكرار	النسبة المئوية %		المتوسط الحسابي لعدد البحوث الميدانية المنجزة
1	مدرس مساعد	4	3.7	%	2
2	أستاذ مساعد	73	67.6	%	4
3	أستاذ مشارك	23	21.3	%	9
4	أستاذ	8	7.4	%	15
	المجموع	108	100	%	المتوسط العام 6.8

الكلية

يتوزع مجتمع البحث على عدد من الكليات العلمية والإنسانية التي تهتم بإجراء البحوث الميدانية، فقد كانت نسبة أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب حوالي(18.5%)في حين بلغت نسبتهم في كلية العلوم(18.5%)وفي كلية العلوم الإدارية (22.3%) وفي كلية التربية حوالي (17.6%) وفي كلية الهندسة حوالي(4.6%) وفي كلية الطب حوالي (18.5%).

جدول رقم(4)

يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الكليات

ت	الكلية	التكرار	النسبة المئوية %	متوسط البحوث الميدانية المنجزة
1	كلية الآداب	20	18.5	5.63
2	كلية التربية	19	17.6	5.13
3	كلية العلوم الإدارية	24	22.3	3.18
4	كلية العلوم	20	18.5	19.22
5	كلية الهندسة	5	4.6	5.25
6	كلية الطب	20	18.5	5.25
	المجموع	108	%100	المتوسط العام 6.8

والملاحظ على الجدول رقم (4) أن توزيع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة تعز لا يتم بشكل متساو فالنسبة الغالبة من أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية حيث بلغت نسبتهم حوالي(58.4%) من المجتمع المدروس، في حين بلغت النسبة في الكليات العلمية البحتة حوالي(41.6%)، وقد يعود ذلك إلى تكدس أعداد كبيرة من الطلبة في هذه الكليات، فضلاً عن زيادة عدد المنح ودرجات الإيفاد للجامعات الخارجية أو المحلية في سبيل إكمال الدراسات العليا في التخصصات الإنسانية، في حين تكون حاجة الجامعة ماسة لأعضاء هيئة التدريس في تخصصات علمية بحتة كالهندسة والطب والعلوم مثلاً.

ولو عدنا للجدول (4) لوجدنا أن المتوسط الحسابي لعدد البحوث الميدانية المنجزة موزعة حسب الكليات التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس مرتفع بشكل كبير في كلية العلوم حيث وصل حوالي(19) بحثاً وهو متوسط أعلى بكثير من المتوسط العام لعدد البحوث على

مستوى المجتمع المدروس(6.8) بحوث، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع عدد أعضاء هيئة التدريس من حملة مرتبة أستاذ وأستاذ مشارك في هذه الكلية حيث بلغ عددهم (11) أستاذ وأستاذ مشارك، في حين يكاد يكون المتوسط الحسابي لعدد البحوث الميدانية متساوياً في كليات الآداب والتربية والهندسة والطب بمتوسط حسابي يقترب من (5) بحوث وهو متوسط أقل من المتوسط العام لعدد البحوث على مستوى الجامعة(6.8) بحوث، في حين انخفض متوسط عدد البحوث الميدانية المنجزة في كلية العلوم الإدارية إلى حوالي (3) بحوث فقط، وهو أقل بكثير من المتوسط الحسابي لعدد البحوث على مستوى المجتمع المدروس(6.8)بحوث، وقد يفسر ذلك بارتفاع عدد أعضاء هيئة التدريس حديثي التخرج أو من حملة مرتبة أستاذ مساعد حيث بلغ عددهم حوالي(18) عضواً، الأمر الذي يعني قلة عدد البحوث الميدانية التي يقومون بها بسبب حداثة تخرجهم أو قلة خبرتهم وتجربتهم في البحوث الميدانية.

وعند إجراء اختبار مربع كاي($كا^2$) بين الكلية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس ونوع البحوث المفضلة بلغت قيمته (27.61) وهذا يعني أن هناك فرقاً معنوياً بين الكلية التي ينتسب إليها عضو هيئة التدريس ونوع البحوث المفضلة لديه عند مستوى معنوية(0.05)، في حين بلغت قيمة معامل التوافق المعدل(Coefficient Contingency) حوالي (0.45)وهو يشير إلى وجود علاقة متوسطة القوة بين المتغيرين، وبلغت قيمة معامل كرامر(Cramer's V) حوالي(0.51) وهو يشير إلى وجود علاقة متوسطة القوة بين المتغيرين، وأن قيمة كل من المعاملين الإحصائيين التوافق المعدل ومعامل كرامر له دلالة إحصائية عند معنوية(0.05)وكل ذلك يدل على أن اختلاف الكلية يلعب دوراً بنوع البحوث المفضل لدى أعضاء هيئة التدريس فيها، مما يؤدي إلى تفضيل البحوث الميدانية في بعض الكليات بخاصة الكليات الإنسانية (الآداب والتربية والعلوم الإدارية) التي يرتفع فيها عدد البحوث المنجزة حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد البحوث النظرية والميدانية المنجزة في هذه الكليات حوالي(4) بحوث و (8) بحوث على التوالي. في حين بلغ المتوسط في الكليات العلمية(العلوم والهندسة والطب) للبحوث النظرية والميدانية حوالي(3) بحوث و (5) بحوث على التوالي.

من كل ما تقدم نستطيع القول أن هناك صعوبات ومعوقات يواجهها أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية من حيث عدم توفر الأجهزة والمختبرات العلمية ونقص التمويل الكافي للبحوث الميدانية، بشكل أكبر مما تتطلبه البحوث الميدانية في التخصصات الإنسانية.

5) الدخل الشهري

بلغ المتوسط الحسابي للدخل الشهري لأعضاء هيئة التدريس حوالي (158) ألف ريال شهرياً، في حين بلغ الانحراف المعياري حوالي(44) ألف ريال، ويشير ذلك إلى أن الأجور التي يستلمها عضو هيئة التدريس جيدة، ويجب التنبيه إلى أن الوسط الحسابي للدخل في مجتمع البحث ارتفع بسبب ارتفاع الدخول الشهرية لأعضاء هيئة التدريس ممن يعملون في كلية الطب ويحملون مرتبة أستاذ مساعد بسبب العمل الذي يمارسونه في المستشفيات الخاصة والعامة بعد الدوام الرسمي في الجامعة.

تشير بيانات البحث الميداني إلى ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس ممن يستلمون أجور تقل عن (100.000) ألف ريال شهرياً حيث تصل نسبتهم إلى حوالي(41.7%) من مجتمع البحث، في حين بلغت نسبة من يستلمون رواتب شهرية تقل عن(200.000) ألف ريال شهرياً حوالي (53.6%) من مجتمع البحث، ولا تزيد نسبة من يستلمون دخول تزيد عن(200.000) ألف ريال شهريا سوى (4.7%). إن الدخل الشهري لأعضاء هيئة التدريس بالتأكيد يؤثر في قدرتهم للعيش بمستوى يليق بهم ويؤمن لهم الحياة الكريمة، من ناحية ويؤثر على اندفاعهم وحماسهم وصفاء أذهانهم وبالتالي انجازهم وتنفيذهم للبحوث الميدانية، فمتى ما كانت هذه الدخول مرتفعة فإننا نتوقع انجازاً أكثر وعدداً أكبر من البحوث.

وقد بلغت قيمة اختبار الارتباط بيرسون بين الدخل الشهري وعدد البحوث النظرية المنجزة حوالي(0.16) وهي تشير إلى علاقة ضعيفة بينهما، وكانت هذه القيمة غير دالة إحصائياً، في حين بلغت قيمة اختبار الارتباط بيرسون بين الدخل الشهري وعدد البحوث الميدانية المنجزة حوالي (0.25) وهي تعني أنه كلما زاد المرتب الشهري زادت البحوث الميدانية المنجزة، وكانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند معنوية(0.05). وهذا يؤكد أن الدخل الشهري الذي يحصل عليه عضو هيئة التدريس قد لا يلعب دوراً كبيراً في إنجاز البحوث النظرية، ولكنه بحسب نتائج البحث الميدانية يلعب دوراً لا يستهان به في أنجاز البحوث الميدانية لما تتطلبه هذه البحوث من تكاليف ونفقات كثيرة قياساً بالبحوث النظرية.

6) الاشتغال بمناصب إدارية

تشير بيانات البحث إلى أن اغلب أعضاء هيئة التدريس في مجتمع البحث ممن سبق لهم فيما مضى أو حالياً أن شغلوا أو يشغلوا منصباً إدارياً في الجامعة، حيث بلغت نسبتهم حوالي(55%) من مجتمع البحث، في حين بلغت نسبة من لم يسبق لهم أن شغلوا منصباً إدارياً حوالي(45%) من مجتمع البحث، ومما لا شك فيه أن انشغال عضو هيئة التدريس في المناصب الإدارية سيؤثر بشكل أو بآخر في قدرتهم على إنجاز وتنفيذ البحوث الميدانية، لما يتطلبه المنصب الإداري عادة من جهد واهتمام مما سينعكس سلباً على انجازهم لهذه البحوث، فضلاً عن قلة ما سيخصص من وقت للبحوث الميدانية التي بالأساس تتطلب وقتاً أطول وجهداً أكبر من البحوث النظرية.

ومن البيانات الميدانية يتضح ارتفاع متوسط انجاز البحوث إلى(10.11) بحوث عند من لم يشغلوا حالياً ولا سابقاً أي منصب إداري، وتدني المتوسط الحسابي لمن سبق لهم أن شغلوا أو لازالوا يشغلون مناصباً إدارية حيث بلغ المتوسط حوالي(7.32) بحوث، ويزداد الفرق سعة فيما يخص تنفيذ البحوث الميدانية حيث وصل المتوسط عند الفئة الأولى حوالي(9.71) بحوث، في حين بلغ عند المجموعة الثانية حوالي(5.74) بحوث، وهذا يؤكد أن الأعباء الإدارية تثقل كاهل عضو هيئة التدريس وتشغله عن أداء دوره في إنجاز وتنفيذ البحوث العلمية عامة والميدانية منها خاصة.

7) البحوث المنجزة ونوعيتها والمفضلة

بسبب التفاوت الكبير في عدد البحوث بين أفراد مجتمع البحث فقد وجدنا أن من المناسب استخدام الوسيط بدل الوسط الحسابي، لأنه سيكون أدق من الوسط الحسابي في حالة التشتت الكبير في البيانات، إذ تشير بيانات البحث الميداني إلى أن الوسيط لعدد البحوث النظرية المنجزة لمجتمع البحث حوالي(3) بحوث في حين بلغ الانحراف المعياري حوالي(4.5) بحوث، وقد بلغ الوسيط لعدد البحوث الميدانية المنجزة حوالي(4)بحوث في حين بلغ الانحراف المعياري حوالي(8) بحوث. وهذا يعني أن إنجاز البحوث الميدانية في المتوسط أكبر من تنفيذ البحوث النظرية.

ومن الجدول رقم(5) نجد أن الانجاز للفئة أقل من أربعة بحوث تكون فيه النسبة لصالح البحوث النظرية التي تزيد عن البحوث الميدانية، في حين ينعكس الأمر بعد فئة خمسة بحوث

فأكثر إذ يزداد عدد البحوث الميدانية المنجزة بشكل أكبر مما هو الحال في البحوث النظرية، وقد يفسر ذلك أن تراكم الخبرة لدى الباحث يلعب دوراً في دفعه ليصبح أكثر ميلاً للبحوث الميدانية، فكلما امتلك خبرة أكبر في مجال العمل الميداني أصبح أكثر ميلاً وقدرة على إنجاز عدد أكبر منها.

جدول رقم(5)

يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب عدد البحوث المنجزة

العدد	بحوث نظرية		بحوث ميدانية	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
صفر	57	52.8	41	38
2-1	18	16.7	16	14.8
4-3	22	20.4	20	18.5
6-5	4	3.7	11	10.2
8-7	—	—	7	6.5
10-9	3	2.8	4	3.7
أكثر من 11	4	3.7	9	8.3
المجموع	108	%100	108	% 100

إن البيانات أعلاه توضح أن أفراد مجتمع البحث يقومون بإنجاز البحوث الميدانية أكثر مما ينجزونه من البحوث النظرية في المتوسط، ويزداد وضوح ذلك إذا ما علمنا أنهم يفضلون البحوث الميدانية بشكل أكبر مما يفضلون النظرية منها، حيث يشير الجدول رقم(6) أن غالبيتهم ممن يفضلون البحوث الميدانية بنسبة حوالي(65.8%)، في حين لا تزيد نسبة من يفضلون البحوث النظرية عن (7.9%)، وأجاب حوالي(26.3%) بأنهم لا فرق عندهم بين البحوث النظرية أو الميدانية.

جدول رقم(6)

يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب نوع البحوث المفضلة

	نوع البحوث المفضلة	التكرار	النسبة المئوية %	
1	بحوث نظرية	6	7.9	%
2	بحوث ميدانية	50	65.8	%
3	لا فرق بينهما	20	26.3	%
	المجموع	76	100	%

8) الاشتغال بعمل آخر غير أكاديمي.

يرتبط الإنجاز العلمي والبحثي لأي عضو هيئة تدريس جامعي بعدد من العوامل والمتغيرات من بينها كثرة الأعمال التي يقوم بها ومدى توافر الوقت اللازم لتنفيذ البحوث، سواء كانت هذه الأعمال داخل المؤسسة الأكاديمية أو خارجها، وبالرغم من أن أغلب أفراد المجتمع المبحوث (71.3%) يشيرون إلى أنهم لا يقومون بأي عمل آخر غير أكاديمي، حسب الجدول (7)، وهذا يعني تفرغهم بشكل أساس للعمل الأكاديمي والبحثي مما يعني توفر الوقت والجهد اللازم لعمل وتنفيذ البحوث فيما لو تفرغوا من شغل المناصب الإدارية، ويعني أيضاً أنهم يعتمدون بالأساس على دخولهم التي يحصلون عليها من الجامعة فقط، في حين كانت نسبة محدودة منهم لا تزيد عن(28.7%) يعملون إما بشكل دائم أو أحياناً، وقد يكون هؤلاء من المنتسبين لكليات الطب أو الهندسة أو العلوم التي يحصل أعضاؤها على فرص أكثر للعمل في المؤسسات الخاصة أو العامة العاملة خارج الجامعة.

جدول رقم(7)

يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب الاشتغال بعمل آخر غير أكاديمي

	الاشتغال بعمل آخر	التكرار	النسبة المئوية %	
1	نعم	23	21.3	%
2	أحياناً	8	7.4	%
3	كلا	77	71.3	%
	المجموع	108	100	%

ومع أن اشتغال عضو هيئة التدريس بعمل آخر غير أكاديمي ينعكس إيجابياً على وضعه المعاشي، إلا أنه ربما سيؤثر على ما يخصصه من وقت وجهد لعمل البحوث سواء منها النظرية أو الميدانية، ولكن بيانات الدراسة الميدانية لم تصل إلى نتيجة تثبت ذلك، بل العكس هو الذي توصلت إليه، فمن الجدول (8) يمكن ملاحظة أن متوسط عدد البحوث التي ينجزها أعضاء هيئة التدريس لا يرتبط سلبيا مع حالة اشتغالهم بعمل آخر غير أكاديمي، بل يشير الجدول إلى عكس ذلك، فقد تزايد عدد البحوث المنجزة عند من لديهم عمل آخر غير أكاديمي وتناقص عند من يعملون بشكل جزئي وانخفض أكثر عند من لا يمارسون أي عمل أخر. وفيما يخص متوسط عدد البحوث النظرية المنجزة لا يمكن ملاحظة تأثير سلبي للاشتغال بأعمال أخرى خارج الجامعة على أنجاز هذا النوع من البحوث.

جدول رقم(8)

يمثل المتوسطات الحسابية لعدد البحوث المنجزة

موزعة حسب حالة عضو هيئة التدريس من حيث ممارسة عمل آخر غير أكاديمي

هل لديك عمل آخر بجانب التدريس في الجامعة	عدد البحوث المنجزة	عدد البحوث النظرية المنجزة	عدد البحوث الميدانية المنجزة
نعم	10.62	3.25	9.36
أحياناً	9.00	8.00	3.43
كلا	8.20	4.35	6.85
الإجمالي	8.20	4.35	6.85

أما تأثير العمل خارج الجامعة على البحوث الميدانية المنجزة فنجد أن متوسط عدد البحوث المنجزة لدى من يعملون بشكل دائم يصل إلى(9.36) بحوث، في حين انخفض المتوسط عند من لا يعملون إلى(6.85)بحوث. وقد يفسر ذلك بأن أغلب من يعملون خارج الجامعة هم من أعضاء الهيئات التدريسية للكليات العلمية(طب،هندسة،علوم) والذين يقومون بأعمال ترتبط بتخصصاتهم الأكاديمية الأمر الذي ينعكس إيجابياً على إنجازهم البحوث الميدانية والنظرية، لما توفره لهم من خبرة عملية وبنية تحتية ومستلزمات تخدمهم في هذا المجال. أو قد يفسر بأن ذلك العمل ساهم في رفع قدرتهم المالية مما يساعدهم على تحمل تكاليف إجراء البحوث الميدانية أكثر من غيرهم.

وعند إجراء اختبار التوافق المعدل (Contingency Coefficient) بين الكلية التي ينتسب إليها عضو هيئة التدريس واشتغاله بعمل آخر غير أكاديمي بلغت قيمته حوالي(0.52) وهي علاقة متوسطة القوة ولها دلالة إحصائية عند معنوية(0.05). في حين بلغت قيمة معامل كرامر(V Cramer's) حوالي (0.62) وهو يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين علاقة قوية نوعاً ما ولها دلالة إحصائية عند معنوية(0.05). وهذا ما يشير إلى ارتباط قوي نوعاً ما بين الكلية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس وإمكانية اشتغاله بعمل آخر غير أكاديمي لصالح كليات الطب والهندسة وبنسبة أقل لكلية العلوم.

من ناحية أخرى يمكن القول أن ارتفاع نسبة من لا يشتغلون بأي عمل غير أكاديمي يعني اعتمادهم بشكل أساس على الجامعة كمصدر وحيد للدخل، الأمر الذي يفرض عليها رعايتهم وزيادة الاهتمام بهم مادياً بشكل يمكنهم من زيادة إنتاجهم العلمي في مجال البحوث الميدانية، وبما يخدم خطط الجامعة التي هي جزء من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

المحور الرابع:- تحليل البيانات الميدانية

أولا: المعوقات الاجتماعية

تقف في وجه تنفيذ البحوث الميدانية العديد من المعوقات من بين أهمها المعوقات الاجتماعية، حيث تلعب دوراً لا يستهان به في هذا المجال، ومن بين المعوقات الاجتماعية، الارتباطات الأسرية والعلاقات القرابية وعلاقات الصداقة ونسبة الأمية وتدني الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع بأهمية ودور البحوث الميدانية في تنمية وتطوير المجتمع، والكثير من العوامل الأخرى التي تلعب دوراً بنسبة أو بأخرى، بحيث تتفاوت نسبة تأثير كل منها في إعاقة البحوث الميدانية، وقد سبق أن ناقشنا بعض هذه العوامل في خصائص مجتمع البحث وتوصلنا إلى أن الجنس والعمر يلعبان دوراً لا يستهان به في هذا المجال، في حين كان دور زيادة عدد أفراد الأسرة ضعيفاً، في إعاقة تنفيذ البحوث الميدانية، وحين طرحنا بعض العبارات على المبحوثين وطلبنا رأيهم في تحديد تأثير بعض العوامل في أعاقة البحوث الميدانية حسب خبرتهم في هذا المجال، تبين كما يشير الجدول(9) أن أهم الأوضاع والظروف الاجتماعية التي تلعب دوراً في هذا المجال كانت تدني مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية البحوث الميدانية في تطوير وتنمية البلد فقد اتفق مع العبارة بشكل تام أو

إلى حد ما حوالي (98%) من مجتمع البحث مما يعني أن هناك تأثير كبير لهذا العامل، ويمكن القول أن تدني الوعي بأهمية البحوث الميدانية يمثل أهم العوامل الاجتماعية في هذا الصدد، كما يجب القول أن مستوى الوعي يرتبط بعامل آخر وهو معدلات الأمية في أي مجتمع، فكلما تدنت معدلات الأمية كلما زاد مستوى الوعي بأهمية البحوث الميدانية، وكلما ارتفعت معدلات الأمية كلما تدنى الوعي بأهمية البحث الميداني، لذلك لا غرابة أن يتفق ما يقرب من (83%) من مجتمع البحث مع الرأي القائل أن ارتفاع معدلات الأمية بين أبناء المجتمع يتسبب في إعاقة البحوث الميدانية، وحصلت عبارة(تشكيك المبحوث في نوايا الباحث وأهداف الدراسة) باعتبارها أحد معوقات البحوث الميدانية على قبول كلي أو جزئي بنسبة (96%)، وهو أمر طبيعي في الكثير من المجتمعات النامية التي تتصف بالانغلاق والتي لا تثق كثيراً بنوايا وأهداف الباحث أو البحوث الميدانية، كما أن هناك اتجاه لدى الكثير من أبناء هذه المجتمعات يتمثل بالشك والريبة من هدف جمع المعلومات التي يسأل عنها الباحث ويعتبرونها مواضيع خاصة تحاط بالسرية والكتمان خوفاً من المجهول الذي يتمثل بالباحث ونوايا وأهداف دراسته التي قد تعرضهم (حسب اعتقادهم) للمساءلة القانونية أو زيادة الضرائب المفروضة عليهم...إلخ، وكل ذلك يدفع أفراد المجتمع النامي إلى عدم الرغبة في التعاون مع الباحث في الإدلاء بالمعلومات المطلوبة للبحوث الميدانية حيث وافق على هذه العبارة بشكل تام أو إلى حد ما حوالي (93%) من مجتمع البحث، وفي مجال على صلة بهذا الموضوع فقد أكد أفراد مجتمع البحث إما كلياً أو جزئياً وبنسبة تصل إلى(89%) على أن الحذر من الباحث الغريب والذي تتميز به بعض المجتمعات يمكن أن يكون أحد المعوقات الاجتماعية في مجال تنفيذ البحوث الميدانية.

ومن القيم والعادات والأعراف الاجتماعية التي تؤثر سلباً في هذا المجال عدم السماح للباحث من الذكور بمقابلة الإناث وتدوين البيانات والمعلومات عنهن سواء كان بشكل مقابلة أو استبيان أو ملاحظة أو أية وسيلة أخرى من وسائل جمع البيانات، حيث اتفق مع هذا الرأي كلياً أو جزئياً حوالي(80%) من مجتمع البحث، أما عن التمييز القائم في بعض المجتمعات على أساس الجنس والعمر والمكانة الاجتماعية، فقد تبين أن أغلب أفراد المجتمع المبحوث يتفقون جزئياً أو كلياً وبنسبة تصل إلى حوالي(76%) مع الرأي القائل أن عدم منح الباحثين

من جيل الشباب للمكانة المرموقة واللائقة بهم في مجتمع يجل ويقدر كبار السن ويمنح المركز والمكانة الاجتماعية على أسس معينة منها العمر. وهذا ما يمثل إحدى العقبات الاجتماعية التي تعيق تنفيذ الباحث الشاب لعملية جمع البيانات التي تتطلبها عملية تنفيذ البحوث الميدانية. كما أن أفراد المجتمع المبحوث اتفقوا جزئياً أو كلياً وبنسبة تصل إلى حوالي(70%) على الرأي القائل أن عدم منح المرأة (الباحثة) المكانة اللائقة في المجتمع الأمر الذي يساهم في إعاقة استثمار جهود الباحثين ذكوراً وإناثاً في عملية جمع البيانات اللازمة لتنفيذ البحوث الميدانية، في حين اتفق جزئياً أو كلياً حوالي(65%) من مجتمع البحث على أن التمييز بين الباحثين على أساس مكانتهم الاجتماعية يعيق تنفيذ البحوث الميدانية وهي أقل نسبة تحصل عليها عبارة في محور المعوقات الاجتماعية، واتفق جزئياً أو كلياً ما يقرب من (71%) من المجتمع المبحوث مع الرأي القائل أن المضايقات المباشرة أو غير المباشرة التي يمكن أن تمارسها بعض الفئات في المجتمع المدروس يمكن أن تمثل أحد المعوقات في طريق تنفيذ البحوث الميدانية.

أما الالتزامات الأسرية وكثرة مشاغلها التي تأخذ الكثير من وقت الباحث مما يتسبب في انشغاله عن تنفيذ البحوث الميدانية التي تتطلب أصلاً وقتاً أطول وجهداً أكبر فقد اتفق معها تماماً أو إلى حد ما حوالي(90%) من مجتمع البحث، وهذا يتفق مع النتائج التي توصل إليها البحث حول العلاقة بين حجم الأسرة وعدد البحوث الميدانية التي قام بتنفيذها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

جدول رقم(9)

يمثل رأي أفراد مجتمع البحث حول الأوضاع والظروف الاجتماعية التي قد تمثل معوقات بوجه تنفيذ البحوث الميدانية

	العبارة	نعم		إلى حد ما		كلا	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
1.	تدني مستوى الوعي الاجتماعي بأهمية البحث الميداني في تطوير البلد	60	56	45	42	3	2
2.	التشكيك (من قبل المبحوث) في نوايا الباحث وأهداف الدراسة	28	26	76	70	4	4
3.	عدم رغبة المبحوثين في التعاون مع الباحث في الإدلاء بالمعلومات المطلوبة	44	40	57	53	7	7
4.	الارتباطات الأسرية وكثرة التزاماتها التي تأخذ الكثير من وقت الباحث	40	37	57	53	11	10
5.	حذر بعض المجتمعات من الباحث الغريب عنهم	40	37	56	52	12	11
6.	ارتفاع معدلات الأمية بين أبناء المجتمع	32	30	57	53	19	17
7.	عدم السماح للباحث من الذكور بمقابلة الإناث أو العكس بهدف جمع البيانات	23	21	64	59	21	20
8.	عدم منح الباحثين الشباب للمكانة اللائقة في المجتمع الذي يجل ويقدر كبار السن	29	27	53	49	26	24
9.	مضايقات مباشرة أو غير مباشرة تمارسها بعض الفئات في المجتمع المدروس	14	13	63	58	31	29
10	علاقات الصداقة والمجاملات التي تأخذ الكثير من وقت الباحث	25	23	51	47	32	30
11	عدم منح المرأة (الباحثة) المكانة اللائقة في المجتمع	20	18	56	52	32	30
12	تشعب العلاقات القرابية وضرورة إدامتها مما يتطلب الكثير من وقت الباحث	25	23	25	44	36	33
13	التمييز بين الباحثين على أساس مكانتهم الاجتماعية	22	20	49	45	37	35

يضاف لذلك ما تتطلبه علاقات الصداقة والمجاملات التي تفرض نفسها على أفراد مجتمع البحث وتأخذ الكثير من وقتهم فتشغلهم عن تنفيذ وإجراء البحوث الميدانية والتي اتفق معها كلياً أو جزئياً حوالي(70%) منهم، فضلاً عن الوقت الذي يخصصه المبحوث

للوفاء بالتزاماته في العلاقات القرابية المتشعبة والتي اتفق معها حوالي(67%) من مجتمع البحث، بخاصة وأن نسبة تقدر بـ(55 %)منهم ينحدرون من أصول ريفية، الأمر الذي يعزز إمكانية التزامهم بالعلاقات القرابية وعدم التفريط بها.

إن هذه النتائج تتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي اهتمت ببحث وتحليل الأوضاع والظروف الاجتماعية، ومن مناقشة جملة هذه المتغيرات يمكن القول أنها تلعب دوراً متفاوتاً في إعاقة إجراء وتنفيذ البحوث الميدانية، وبغض النظر عن قوة تأثير كل متغير إلا إنها تمارس دوراً لا يستهان به في هذا المجال، وبالتالي يمكن القول أن بيانات البحث الميداني تتفق مع الفرضية الأولى التي ترى بأنه:(قد تساهم بعض المتغيرات الاجتماعية في إعاقة تنفيذ البحوث الميدانية)، ويمكن تلخيص هذه المتغيرات بما يأتي:

1- تدني الوعي الاجتماعي بأهمية البحوث الميدانية، وارتفاع معدلات الأمية.
2- العلاقات الاجتماعية المتمثلة في الأسرة كبيرة الحجم وتشعب العلاقات القرابية وعلاقات الصداقة.
3- القيم والعادات الاجتماعية التي تمنح الاحترام والتقدير حسب الجنس أو العمر أو المكانة الاجتماعية.
4- القيم والعادات الاجتماعية التي تدفع للحذر من الغرباء، والتشكيك في نوايا الباحث وأهداف بحثه، وعدم الرغبة بالإدلاء بالبيانات والمعلومات اللازمة للبحوث الميدانية.
5- القيم والعادات الاجتماعية التي تقف في وجه جمع البيانات من الميدان، من خلال عدم السماح للباحث الذكر من مقابلة الإناث.

ثانياً:المعوقات الاقتصادية.

تلعب الإمكانيات والموارد الاقتصادية دوراً هاماً في نجاح تنفيذ أي مشروع، وبحكم المؤكد فإن البحوث الميدانية تتطلب من بين ما تتطلبه الدعم المالي الذي ينبغي توفره إذا ما أردنا نجاحاً وفاعلية كبيرة لهذه البحوث في عملية التنمية والتطور، وقد تبين من خلال تحليل خصائص مجتمع البحث أن الدخل الشهري الذي يستلمه عضو هيئة التدريس يرتبط مع عدد البحوث الميدانية المنجزة بشكل ايجابي (طردي) بقوة علاقة تصل إلى (0.25) وكانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند معنوية (0.05). وهذا يؤكد أن الدخل الشهري الذي يحصل عليه

عضو هيئة التدريس يلعب دوراً لا يستهان به في إنجاز البحوث الميدانية لما تتطلبه هذه البحوث من تكاليف ونفقات كثيرة قياساً بالبحوث النظرية.

ومن الجدول (10) نستطيع القول أن توافر الدعم المالي برز له التأثير الأكبر من بين كل العوامل والظروف حتى في المحاور الأخرى. فقد تبين أن جميع أفراد مجتمع البحث (100%) يؤيدون جزئياً أو كلياً الرأي القائل بأن تدني الدعم المالي الذي تقدمه الجامعة أو مؤسسات القطاع الحكومي الأخرى يتسبب في إعاقة البحوث الميدانية. وهذه النتيجة تتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي أكدت أن تدني ما يخصص من دعم حكومي للبحث العلمي يعد من أهم العوامل التي تعيق إنجاز وتنفيذ البحوث بكل أشكالها.

جدول رقم(10)

يمثل رأي أفراد مجتمع البحث حول الأوضاع والظروف الاقتصادية التي قد تمثل معوقات تقف بوجه تنفيذ الدراسات الميدانية

	العبارة	نعم		إلى حد ما		كلا	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	تدني الدعم المالي الذي تقدمه الجامعة للدراسات الميدانية	93	86	15	14	0	0
2	عدم وجود أو تدني الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسات القطاع الحكومي	90	83	18	17	0	0
3	ارتفاع أجور الإقامة (بهدف جمع البيانات من المجتمع المدروس)في الفنادق والشقق	88	81	20	19	0	0
4	عدم وجود أو تدني الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسات القطاع الأهلي	78	72	26	24	4	4
5	ارتفاع أجور تحكيم ونشر البحوث الميدانية	57	53	45	42	6	5
6	عدم وجود أو تدني قيمة المكافئات المالية التي ترصد للدراسات الميدانية من قبل المؤسسات الحكومية	86	80	15	14	7	6
7	تدني المرتب الذي يستلمه الباحث عن عمله	67	62	33	31	8	7
8	ارتفاع أجور التنقل للوصول لمكان البحث	65	60	34	32	9	8
9	عدم وجود أو تدني الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات الدولية	62	57	37	35	9	8
10	ارتفاع أجور مساعدي الباحث الذين يجمعون البيانات من المجتمع المدروس	48	45	51	47	9	8
11	ارتفاع أجور تفريغ البيانات وإجراء التحليل الإحصائي في الكمبيوتر	53	49	43	40	12	11
12	ارتفاع تكاليف الطباعة	50	46	39	36	19	18

في حين أكد كلياً أو جزئياً ما يقرب من(94%) من مجتمع البحث أن عدم وجود أو تدني قيمة المكافآت المالية التي ترصدها المؤسسات الحكومية للبحوث الميدانية، وبنسبة مقاربة اتفق جزئياً أو كلياً أفراد مجتمع البحث وبنسبة(93%) مع العبارة القائلة بأن تدني المرتب الذي يستلمه الباحث عن عمله يعد من بين المعوقات التي تقف في سبيل تنفيذ البحوث الميدانية.

وقد اتفق جميع أفراد مجتمع البحث (100%) جزئياً أو كلياً مع الرأي حول أثر ارتفاع أجور الإقامة بالفنادق والشقق في المجتمع المبحوث بهدف جمع البيانات والمعلومات اللازمة للبحوث الميدانية، كما اتفق جزئياً أو كلياً ما يقرب من (95%) من مجتمع البحث على أن ارتفاع أجور تحكيم ونشر البحوث الميدانية في المجلات العلمية المحكمة يمثل أحد المعوقات الاقتصادية التي تقف في وجه تنفيذ البحوث الميدانية، في حين أكد جزئياً أو كلياً ما يقرب من(92%) منهم أن ارتفاع أجور التنقل لوصول الباحث إلى المكان الذي يرغب بجمع البيانات منه حول بحثه الميداني يمثل أحد هذه المعوقات الاقتصادية، وفيما يخص ارتفاع أجور مساعدي الباحث الذين يجمعون البيانات من المجتمع المدروس فقد أكد ما يقرب من (92%) من مجتمع البحث أنهم يتفقون جزئياً أو كلياً مع هذه العبارة، واتفق جزئياً أو كلياً ما يقرب من (89%) من مجتمع البحث مع الرأي حول ارتفاع أجور تفريغ البيانات وإجراء التحليل الإحصائي في الكمبيوتر، ولكن ارتفاع تكاليف الطباعة لم يتفق معها جزئياً أو كلياً سوى حوالي(75%) من مجتمع البحث، وهي أقل نسبة تأييد لعبارة في هذا المجال.

وينبغي القول أنه في مجال تنفيذ البحوث الميدانية فإن الأمر يتطلب تعاون وتكاتف الجهود والموارد التي تبذلها أو ترصدها الدولة والمؤسسات الحكومية (العامة) مع الجهود والموارد التي تبذلها أو ترصدها المؤسسات الأهلية (الخاصة)، وفي هذا الشأن فقد اتفق جزئياً أو كلياً حوالي(96%) من مجتمع البحث مع الرأي حول عدم وجود أو تدني الدعم المالي الذي تقدمه مؤسسات القطاع الأهلي للبحوث الميدانية، وهذا الأمر يعد منطقياً بسبب محدودية نشاط القطاع الخاص في هذه المجالات التي يعدها غير مربحة ولا جدوى من الاستثمار فيها، واتفق جزئياً أو كلياً حوالي(92%) من مجتمع البحث مع الرأي حول عدم وجود أو تدني الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات الدولية التي تعنى بالبحوث الميدانية.

ومن مناقشة العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تلعب دوراً سلبياً في مجال تنفيذ البحوث الميدانية، يمكن التوصل إلى نتيجة تتفق مع الفرضية الثانية في هذا البحث والقائلة:(قد تساهم بعض المتغيرات الاقتصادية في إعاقة تنفيذ البحوث الميدانية). ويمكن القول أن الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تلعب هذا الدور في إعاقة البحوث الميدانية تتمثل فيما يأتي:

1- عوامل خاصة بالمؤسسات الحكومية، ومنها تدني دعم الجامعة، وتدني الدعم من تكاليف أو مكافآت والذي ينبغي أن تقدمه المؤسسات الحكومية، فظلاً عن تدني المرتبات التي يستلمها الباحثون لقاء عملهم.

2- عوامل خاصة بالأوضاع الاقتصادية والمستوى المعاشي، كارتفاع أجور إقامة الباحث (بهدف جمع البيانات من المجتمع المدروس) في الفنادق والشقق، وارتفاع أجور تحكيم ونشر البحوث في المجلات المحكمة، وارتفاع أجور التنقل للوصول إلى المكان المزمع دراسته، وارتفاع أجور مساعدي الباحث الذين يجمعون البيانات من المجتمع المبحوث، أو الذين يقومون بالتفريغ وإجراء التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، وارتفاع تكاليف الطباعة للبحوث الميدانية التي تتطلب تكوين الجداول والخرائط والأشكال والصور والتي تكلف مبالغ أكبر مما هو عليه الحال في البحوث النظرية.

3- عوامل خاصة بالقطاع الأهلي(الخاص). ومنها تدني مستوى الدعم المالي الذي ينبغي أن تقدمه المؤسسات الخاصة، وتدني ما تقدمه هذه المؤسسات من مكافآت للقائمين بهذه البحوث.

4- عوامل خاصة بالمؤسسات الدولية، ومنها عدم وجود أو تدني الدعم الذي ينبغي أن تقدمه المؤسسات الدولية للبحوث الميدانية وللقائمين على تنفيذها.

وفي هذا المجال يمكن القول أن نتائج البحث الميداني هذا تتفق مع أغلب ما توصلت إليه الدراسات السابقة في أهمية وتأثير الدعم المالي الذي يجب أن يقدم لدعم البحوث الميدانية من كافة الجهات ذات العلاقة.

ثالثاً: المعوقات الإدارية.

تزايد اعتماد مؤسسات القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الأهلي بعد الثورة الصناعية على الإدارة في تنفيذ المشاريع المتعددة، ويمكن أن تكون الإدارة عاملاً فاعلاً وأساسياً في

نجاح أو فشل هذه المشاريع في تحقيق أهدافها، ويتوقف النجاح والفشل على الخصائص التي تتسم بها الإدارة في مجتمع ما، فمتى كانت تتسم بالتسلط والبيروقراطية والجمود فإنها ستساهم في زيادة ما يعانيه المجتمع من مشكلات اجتماعية واقتصادية، والعكس صحيح، متى ما اتسمت بالحماس والإبداع والإنجاز فإنها ستكون عاملاً مساعداً للتطور والنهوض بالمجتمع.

وفي مجال المعوقات الإدارية التي تقف في وجه تنفيذ البحوث الميدانية، وعند مناقشة خصائص العينة تبين أن ممارسة عضو هيئة التدريس لعمل إداري بجانب عمله في التدريس والبحث العلمي يتسبب في تخصيص نسبة من وقته وجهده لهذا العمل الإداري وسينعكس ذلك سلباً على إنجازه للبحوث الميدانية، وقد أوضح البحث في فقرة سابقة مدى الفرق الكبير في متوسط عدد البحوث الميدانية التي ينجزها من لا يشغلون أي منصب إداري سابقاً أو حالياً مقارنة بمن شغل أو يشغل منصباً إدارياً، حيث وصل المتوسط عند الفئة الأولى حوالي(9.71) بحوث، في حين بلغ عند المجموعة الثانية حوالي(5.74) بحوث. وينبغي القول أن المعوقات الإدارية لا تشمل اشتغال أعضاء هيئة التدريس بمناصب إدارية فقط وإنما تشمل مجموعة لا يستهان بها من الظروف والأوضاع التي تصاحب عملية البحث الميداني أو تكون مسئولة عنها أو ترتبط بها بعلاقة مهما كانت قوة هذه العلاقة. لذلك لجأ الباحث إلى طرح مجموعة من العبارات حول هذا الموضوع على مجتمع البحث لمعرفة رأيهم فيها، وكانت النتيجة كما يأتي:

فيما يخص رأي مجتمع البحث حول الظروف والعوامل الإدارية التي تمثل معوقات تقف في وجه تنفيذ البحوث الميدانية، حصل الرأي حول طول مدة الانتظار لتحكيم ونشر البحوث الميدانية في المجلات العلمية المحكمة، حصل على الموافقة الأعلى في هذا المحور الأمر الذي يعني أن هذه المشكلة تمثل أهم المعوقات الإدارية في هذا المجال، حيث اتفق معها كلياً أو جزئياً حوالي (98%) من مجتمع البحث، أما العبارة الخاصة بتعقيد الإجراءات الإدارية للحصول على الموافقة لتحكيم ونشر البحوث في المجلات العلمية المحكمة فقد اتفق معها كلياً أو جزئياً حوالي(96%) من مجتمع البحث. ومن خلال ذلك يمكن القول أن الإجراءات التي

ترافق نشر البحوث الميدانية والمدة التي تتطلبها من بين أهم العوامل التي تعيق تنفيذ هذه البحوث.

وفيما يخص عمل أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، فقد اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(94%) من مجتمع البحث مع الرأي حول زيادة أعباء التدريس(النصاب) لعضو الهيئة التدريسية بالجامعة، حيث يتم التركيز في إدارة الجامعة على النصاب الأسبوعي ويجري إهمال أو عدم احتساب العمل في مجال تنفيذ البحوث الميدانية ضمن هذا النصاب، فضلاً عن النقص الذي تعاني منه الجامعة في درجات أعضاء هيئة التدريس مما يضطرها للاعتماد على الموجود منهم في تغطية هذا النقص، مما يتسبب في تراكم عدد كبير من الساعات الأسبوعية لدى كل عضو هيئة تدريس، وبالتالي ينعكس ذلك سلباً على ما يمكن أن يخصصه من وقت للقيام بالبحوث الميدانية، فظلاً عما تقدم فإن زيادة أعباء الواجبات والمناصب الإدارية، سيؤدي إلى انشغاله بها وابتعاده عن عملية البحث الميداني، وهذا ما دفع غالبية أفراد مجتمع البحث وبنسبة تصل إلى حوالي(92%) من مجتمع البحث للاتفاق كلياً أو جزئياً مع هذا الرأي.

جدول رقم(11)

يمثل رأي أفراد مجتمع البحث حول الأوضاع والظروف الإدارية التي قد تمثل معوقات تقف بوجه الباحث في سبيل تنفيذ الدراسات الميدانية

	العبارة	نعم		في حد ما		كلا	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
.1	طول مدة الانتظار لتحكيم ونشر الدراسات الميدانية في المجلات العلمية المحكمة	71	66	35	32	2	2
2	تعقيد الإجراءات الروتينية للحصول على الموافقة لتحكيم ونشر الدراسات الميدانية	47	43	57	53	4	4
.3	تعقيد إجراءات الموافقة في بعض المؤسسات على الدعم المالي لإجراء الدراسات الميدانية	59	54	44	41	5	5
.4	التكليف بإجراء الدراسات الميدانية من قبل المؤسسات المختلفة يتم بشكل شخصي وليس مؤسساتي	70	64	30	29	8	7
.5	زيادة أعباء التدريس (النصاب التدريسي) لعضو الهيئة التدريسية بالجامعة	62	57	40	37	6	6
.6	تعقيد الإجراءات الروتينية التي تفرضها بعض المؤسسات للحصول على الموافقة لإجراء الدراسات الميدانية	66	61	33	31	9	8
.7	زيادة الأعباء الإدارية لذوي المناصب الرسمية في الجامعة	61	57	38	35	9	8
.8	انتشار الرشوة بين الموظفين والإداريين في بعض المؤسسات	64	59	31	29	13	12
.9	وجود موظفين يتخوفون من تحمل مسئولية تسهيل مهمات الباحث الميداني	54	50	41	38	13	12
.10	انتشار المحسوبية والوساطة بين الموظفين والإداريين في بعض المؤسسات	63	58	30	28	15	14
.11	وجود اللوائح والتعليمات التي تمنع تداول المعلومات والبيانات	46	43	34	31	28	26

أما العوامل الخاصة بالمؤسسات الأخرى خارج الجامعة، فقد اتفق كلياً أو جزئياً حوالي (95%) من مجتمع البحث مع الرأي القائل بأن تعقيد إجراءات الموافقة في بعض المؤسسات على الدعم المالي لإجراء البحوث الميدانية يمثل أحد المعوقات الهامة في سبيل تنفيذ البحوث الميدانية، في حين اتفق كلياً أو جزئياً حوالي (91%) من مجتمع البحث مع الرأي القائل بأن التكليف بإجراء البحوث الميدانية من قبل المؤسسات المتعددة والذي يتم بشكل شخصي وليس

مؤسساتي مما ينعكس سلباً على إجراء هذه البحوث، حيث أن مثل هذه المؤسسات تستغل عملية تكليف الباحثين بما يخدم مصالحها الشخصية فتحولها إلى صفقات تجارة أو مقاولات لا يمكن أن ترسو إلا على من يدفع لها نسبة معينة متفق عليها مسبقاً، أو تتم عملية التكليف بإجرائها من خلال علاقات القرابة أو الصداقة والمحسوبية التي يتزايد انتشارها بين بعض الموظفين، وكل ذلك يرتبط بشكل أو بآخر بالفساد الذي ينتشر بين بعض الموظفين والإداريين، والذي يمثل خطراً حقيقياً على عملية الدراسة والبحث الميدانية، لذلك اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(68%) من مجتمع البحث مع العبارة حول انتشار الرشوة بين الموظفين والإداريين في بعض المؤسسات، وبنسبة مقاربة اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(86%) من مجتمع البحث مع العبارة حول انتشار المحسوبية والوساطة بين الموظفين والإداريين في بعض المؤسسات. فضلاً عن تعقيد الإجراءات الروتينية التي تفرضها بعض المؤسسات للحصول على الموافقة لإجراء الدراسات الميدانية والتي اتفق معها كلياً أو جزئياً حوالي(92%) من مجتمع البحث، ويرتبط هذا الأمر بالجمود البيروقراطي والوظيفي الذي تتسم به الكثير من المؤسسات العامة(الحكومية)، وهذا ما دفع غالبية أفراد مجتمع البحث للاتفاق كلياً أو جزئياً بنسبة (88%) مع العبارة التي ترى أن وجود موظفين يتخوفون من تحمل مسئولية تسهيل مهمات الباحث الميداني يؤثر بشكل أو بآخر في إعاقة البحوث الميدانية، كما اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(74%) من مجتمع البحث مع الرأي حول وجود اللوائح والتعليمات التي تمنع تداول المعلومات والبيانات.

ومن خلال بيانات البحث حول دور العوامل الإدارية في إعاقة البحوث الميدانية يمكن التوصل إلى نتيجة تتفق مع الفرضية الثالثة والقائلة(قد تساهم بعض المتغيرات الإدارية في إعاقة تنفيذ البحوث الميدانية).

ويمكن تلخيص العوامل الإدارية المسئولة عن إعاقة البحوث الميدانية حسب هذا البحث فيما يأتي:-

1- عوامل خاصة بالجامعة تتمثل في زيادة أعباء عضو هيئة التدريس من المقررات التي يدرسها(النصاب الأسبوعي)، وزيادة الأعباء الإدارية لمن يشغل منهم منصباً إدارياً.

2- عوامل خاصة بالمجلات العلمية المحكمة، مثل طول مدة الانتظار لتحكيم ونشر البحوث الميدانية في هذه المجلات التي عادة ما تكون داخل الجامعات أو مراكز البحوث العلمية، وتعقيد الإجراءات الروتينية للحصول على الموافقة لتحكيم ونشر البحوث الميدانية.

3- البيروقراطية، مثل تعقيد إجراءات الموافقة في بعض المؤسسات على الدعم المالي لإجراء الدراسات الميدانية وتعقيد الإجراءات الروتينية التي تفرضها بعض المؤسسات للحصول على الموافقة لإجراء الدراسات الميدانية ووجود موظفين يتخوفون من تحمل مسئولية تسهيل مهمات الباحث الميداني ووجود اللوائح والتعليمات التي تمنع تداول المعلومات والبيانات.

4- الفساد الإداري، مثل التكليف بإجراء الدراسات الميدانية من قبل المؤسسات المتعددة الذي يتم بشكل شخصي وليس مؤسساتي، وانتشار الرشوة أو المحسوبية أو الوساطة بين بعض الموظفين والإداريين في المؤسسات.

رابعاً: المعوقات العلمية.

يقصد بالمعوقات العلمية كل المشكلات والصعوبات العلمية التي إذا ما وجدت في طريق البحوث الميدانية فإنها ستلعب دوراً سلبياً وستكون بمثابة عقبات تحدُ من القدرة على إنجاز هذه البحوث، وفي مجال المعوقات العلمية وحسب بيانات البحث الميداني هذا حول خصائص مجتمع البحث تبين أن هناك تأثير كبير للمرتبة العلمية التي يحملها عضو هيئة التدريس في هذا المجال، مما يعني أن ارتفاع هذه المرتبة سيدفع في أغلب الظن إلى زيادة اندفاع وإنجاز حاملها لعدد أكبر من البحوث الميدانية.

ومن خلال بيانات الجدول (12) فقد اتفق كلياً أو جزئياً جميع أفراد مجتمع البحث(100%) حول قلة أعداد المجلات العلمية المحكمة والدور الذي يمكن أن يلعبه ذلك في إعاقة البحوث الميدانية، وبنسبة مقاربة لذلك اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(98%) من مجتمع البحث حول عدم وجود أو قلة عدد المراكز العلمية التي تهتم بإجراء البحوث الميدانية، في حين اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(96%) حول قلة عدد المؤتمرات والندوات العلمية التي تهتم بالبحوث الميدانية، وقد يرتبط هذا النقص في المجلات أو المراكز والمؤتمرات والندوات العلمية التي تهتم بالبحوث الميدانية إلى النقص الكبير في الموارد المادية والخبرات البشرية التي ينبغي أن ترصد وتتوافر لمثل هذه الأنشطة.

وحول تدني مستوى تأهيل وتدريب بعض الباحثين في مجال البحوث الميدانية وأثر ذلك في إعاقة هذه البحوث فقد اتفق كلياً أو جزئياً جميع أفراد مجتمع البحث(100%) مع هذا الرأي، واتفق كلياً أو جزئياً حوالي (96%) من مجتمع البحث مع الرأي حول النقص في الخبرة اللازمة في تصميم وتنفيذ أدوات جمع البيانات الخاصة بالبحوث الميدانية ودور ذلك في إعاقة هذه البحوث، وهو ما يرتبط بعملية الإعداد والتأهيل التي يمر بها الباحث الميداني، والتي قد تكون نتاج قلة الخبرة وحداثة العمل في هذا المجال من ناحية، والتركيز في التعليم الجامعي على الأسلوب النظري وإهمال الأسلوب التطبيقي والميداني من ناحية أخرى، حيث اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(94%) من مجتمع البحث مع عبارة طرحت عليهم حول دور هذا العامل في إعاقة البحوث الميدانية. أما عدم توظيف البحوث الميدانية في تطوير المجتمع وعدم الاستفادة من نتائجها من قبل الجهات ذات العلاقة وأثر ذلك في إعاقة هذه البحوث فقد اتفق معها كلياً أو جزئياً حوالي(98%) من مجتمع البحث، حيث يتم إهمال العديد من هذه البحوث والدراسات التي تنجز لتبقى حبر على ورق ولا تأخذ طريقها للتطبيق أو الاستثمار والتوظيف سواء من المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الأهلية.

جدول رقم(12)

يمثل رأي أفراد مجتمع البحث حول الأوضاع والظروف العلمية التي قد تمثل معوقات تقف بوجه الباحث في سبيل تنفيذ الدراسات الميدانية

	العبارة	نعم		إلى حد ما		كلا	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
1.	قلة أعداد المجلات العلمية المحكمة التي يمكن أن تنشر البحوث الميدانية	76	70	32	30	0	0
2	تدني مستوى تأهيل وتدريب بعض الباحثين في مجال البحوث الميدانية	64	59	44	41	0	0
3	عدم توظيف هذه البحوث أو الاستفادة منها من قبل الجهات ذات العلاقة في تطوير المجتمع	88	81	18	17	2	2
4	عدم وجود أو قلة عدد المراكز العلمية المهتمة بإجراء البحوث الميدانية	77	71	29	27	2	2

5	قلة المؤتمرات والندوات العلمية التي تهتم البحوث الميدانية	73	67	31	29	4	4
6	نقص الخبرة اللازمة في تصميم وتنفيذ أدوات جمع البيانات للبحوث الميدانية	62	57	42	39	4	4
7	التركيز في التعليم الجامعي على الجانب النظري وإهمال الجانب الميداني	79	73	23	21	6	6

ومن خلال بيانات البحث حول دور العوامل العلمية في إعاقة البحوث الميدانية، يمكن القول أنها تتفق مع الفرضية الرابعة القائلة(قد تساهم بعض المتغيرات العلمية في إعاقة تنفيذ البحوث الميدانية).

ويمكن تلخيص العوامل العلمية التي تلعب دوراً سلبياً في إعاقة البحوث الميدانية كما يأتي:-

1- عوامل خاصة بالمجلات والمراكز والمؤتمرات، حيث النقص الكبير في الأنشطة العلمية المتمثلة في المجلات العلمية المحكمة، والمراكز العلمية والمؤتمرات والندوات العلمية المهتمة بالبحوث الميدانية.

2- عوامل خاصة بتأهيل وتدريب الباحثين، حيث أن هناك نقص في تأهيل وتدريب بعض الباحثين، ونقص في خبرات بعضهم في مجال تصميم وتنفيذ أدوات جمع البيانات، والتركيز الحاصل في التعليم الجامعي على الأساليب النظرية أكثر من الأساليب العملية والميدانية.

3- إهمال نتائج البحوث الميدانية وعدم الاستفادة منها أو توظيف نتائجها في سبيل تطوير وتنمية المجتمع.

خامساً: المعوقات الفنية.

تعد المستلزمات والأجهزة والإمكانيات الفنية أو ما يمكن أن يصطلح عليه بـ (البنية التحتية) من بين أهم مقومات نجاح البحث العلمي سواء كان نظرياً أو ميدانياً، ولكن تزداد الحاجة لهذه المستلزمات بالنسبة للبحوث الميدانية بشكل أكبر مما هي عليه الحال في البحوث النظرية، بسبب الحاجة الماسة لهذه المستلزمات المادية منها والبشرية في عملية إجراء وتنفيذ هذه البحوث، لذلك يتوقف نجاح وفاعلية هذه البحوث على مدى توافر البنية التحتية من عدمه، ومما يشار إليه في هذا الصدد أن أغلب الدول النامية واليمن بضمنها تفتقر إلى

الكثير من هذه الإمكانيات والمستلزمات، وكلما زاد النقص الحاصل فيها ستتزايد المعوقات الفنية التي تعرقل تنفيذ وإنجاز البحوث الميدانية، والعكس صحيح كلما توافرت هذه المستلزمات كلما تقلصت المعوقات الفنية التي يمكن أن يواجهها البحث الميداني.

من خلال الجدول (13) نلاحظ أن غالبية أفراد مجتمع البحث وبنسبة تصل إلى(99%) تتفق كلياً أو جزئياً مع الرأي حول النقص الحاصل في المختبرات والمعامل اللازمة لإجراء البحوث الميدانية، ويعود ذلك إلى النقص الكبير في الإمكانيات والتخصيصات المالية للجامعات مما يؤثر في قدرتها على بناء المعامل والمختبرات، ولكنه قد يعود أيضاً إلى التركيز في التعليم الجامعي على الأسلوب النظري وإهمال الأسلوب التطبيقي والميداني، وفي كل الأحوال فإن نتائج هذا النقص ستنعكس سلبياً على تنفيذ وإجراء البحوث الميدانية، وفي موضوع على صلة اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(97%) من مجتمع البحث مع العبارة القائلة بأن نقص الأجهزة والمعدات اللازمة لتحليل بيانات البحوث الميدانية يلعب دوراً في إعاقة تنفيذ وإجراء هذا النوع من البحوث.

ومن جهة أخرى فقد اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(96%) من مجتمع البحث مع الرأي القائل بأن نقص الخبرة اللازمة لاستخدام برامج الحاسوب الخاصة بتفريغ وتحليل البيانات إنما يؤثر سلباً على تنفيذ وإجراء البحوث الميدانية، وبنسبة مقاربة اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(93%) من مجتمع البحث مع العبارة القائلة بأن عدم وجود مساعدين للباحث لإجراء البحوث الميدانية، ولا شك أن هذا يؤشر إلى النقص الكبير في خبرات بعض الباحثين في التعامل مع التقنيات والتكنولوجيا الحديثة الخاصة بتفريغ وتحليل البيانات الميدانية، كما يشير إلى النقص الكبير في الكادر البحثي الوسطي الذي يتولى عملية تنفيذ البحوث الميدانية وجمع المادة الميدانية من المجتمع المدروس من مساعدين وفنيين مما ينعكس سلباً على قدرة الباحث الأساس لتنفيذ البحوث الميدانية.

جدول رقم(13)

يمثل رأي أفراد مجتمع البحث حول الأوضاع والظروف الفنية التي قد تمثل معوقات تقف بوجه الباحث في سبيل تنفيذ الدراسات الميدانية

العبارة	نعم		إلى حد ما		كلا	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1. نقص المختبرات والمعامل اللازمة لإجراء الدراسات الميدانية .	76	70	31	29	1	1
2. عدم دقة الإحصائيات والبيانات التي تصدرها بعض المؤسسات	63	58	43	40	2	2
3. نقص الأجهزة والمعدات اللازمة لتحليل الدراسات الميدانية	71	66	34	31	3	3
4. نقص الخبرة لاستخدام برامج الحاسوب الخاصة بتفريغ وتحليل البيانات	64	59	40	37	4	4
5. عدم وجود مساعدين للباحثين لإجراء الدراسات الميدانية	79	73	22	20	7	7
6. تعدد مصادر البيانات والمعلومات مما يؤدي إلى اختلافها وتناقضها في بعض الأحيان	56	52	41	38	11	10

وفيما يخص الإحصائيات والبيانات التي ينبغي توافرها لأجراء البحوث الميدانية فقد اتفق كلياً أو جزئياً حوالي(98%) من مجتمع البحث مع الرأي القائل بأن عدم دقة هذه الإحصائيات والبيانات والتي تصدر عن المؤسسات المتعددة إنما يشكل عقبة من عقبات تنفيذ البحوث الميدانية، وفي موضوع على صلة، فقد اتفق غالبية المبحوثين كلياً أو جزئياً وبنسبة(90%) من مجتمع البحث مع الرأي القائل بأن تعدد مصادر البيانات والمعلومات والذي

يؤدي إلى اختلاف وتناقض هذه البيانات يسهم في إعاقة البحوث الميدانية، إذ كما هو معروف فإن عملية البحث والدراسة الميدانية تعتمد من بين ما تعتمد عليه ما يتوافر لديها من إحصائيات وبيانات، تساعدها على معرفة حجم وبعض خصائص المجتمع المدروس لكي يسهل عليها اختيار العينات وتحديد حجم وشكل هذه العينات، وعلى ضوء ذلك فإن عدم دقة البيانات أو تناقضها يمثل إحدى أهم المعوقات التي تقف في سبيل تنفيذ البحوث الميدانية، وهذا الأمر تعاني منه غالبية الدول النامية التي تفتقر أغلبها لقاعدة بيانات وطنية تخدم في هذا المجال.

ومن خلال مناقشة المعوقات الفنية التي تتفق أغلبها مع الفرضية الخامسة والقائلة (قد تساهم بعض المتغيرات الفنية في إعاقة تنفيذ البحوث الميدانية).

ويمكن تلخيص أهم المعوقات الفنية للبحوث الميدانية بما يأتي:-

1- معوقات تخص المختبرات والمعامل والأجهزة، حيث النقص الحاصل في المختبرات والمعامل العلمية، والأجهزة التي تستخدم في تحليل الدراسات الميدانية.

2- معوقات تخص الباحثين ومساعديهم، حيث أن هناك نقص في الخبرات اللازمة في مجال استخدام برامج الحاسوب الخاصة بتفريغ وتحليل البيانات، وعدم وجود مساعدين للباحثين للقيام بعملية جمع البيانات اللازمة للبحوث الميدانية.

المحور الخامس:- ملخص النتائج والتوصيات

أولاً: ملخص النتائج

بالرغم من أن البحث تضمن ملخصاً لنتائجه في ختام مناقشة كل فقرة ولكن وجدنا أن نفرد فقرة تجمع ملخصاً لأهم نتائج البحث تركيزاً للفائدة، ويمكن إجمال ملخص لأهم نتائج البحث حول أهم معوقات البحوث الميدانية وكما يأتي:-

1- تدني مستوى الوعي الاجتماعي بأهمية البحوث الميدانية، وارتفاع معدلات الأمية.

2- العلاقات الاجتماعية المتمثلة في الأسرة كبيرة الحجم وتشعب العلاقات القرابية وعلاقات الصداقة.

3- القيم والعادات الاجتماعية التي تمنح الاحترام والتقدير حسب الجنس أو العمر أو المكانة الاجتماعية.

4- القيم والعادات الاجتماعية التي تدفع الأفراد للحذر من الغرباء، والتشكيك في نوايا الباحث وأهداف بحثه، وعدم الرغبة بالإدلاء بالبيانات والمعلومات اللازمة للبحوث الميدانية.

5- القيم والعادات الاجتماعية التي تقف في وجه جمع البيانات من الميدان، من خلال عدم السماح للباحث الذكر من مقابلة الإناث.

6- تدني الدعم المادي الذي تقدمه الجامعة، وتدني الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات الحكومية سواء من كلفة البحوث أو من مكافآت للباحثين، فظلاً عن تدني المرتبات التي يستلمها الباحثون لقاء عملهم.

7- ارتفاع أجور إقامة الباحث بهدف جمع البيانات من المجتمع المدروس في الفنادق والشقق، وارتفاع أجور تحكيم ونشر البحوث في المجلات المحكمة، وارتفاع أجور التنقل للوصول إلى المكان المزمع بحثه، وارتفاع أجور مساعدي الباحث، أو الذين يقومون بالتفريغ وإجراء التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، وارتفاع تكاليف الطباعة للبحوث الميدانية التي تتطلب تكوين الجداول والخرائط والأشكال والصور والتي تكلف مبالغ أكثر مما هو عليه الحال في البحوث النظرية.

8- تدني مستوى الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات الخاصة، وتدني ما تقدمه هذه المؤسسات من مكافآت للقائمين على هذه البحوث.

9- عدم وجود أو تدني الدعم الذي تقدمه المؤسسات الدولية للبحوث الميدانية وللقائمين على تنفيذها.

10- زيادة أعباء عضو هيئة التدريس من المقررات التي يدرسها(النصاب الأسبوعي)، وزيادة الأعباء الإدارية لمن يشغل منهم منصباً إدارياً.

11- طول مدة الانتظار لتحكيم ونشر البحوث الميدانية في المجلات العلمية المحكمة، وتعقيد الإجراءات الروتينية للحصول على الموافقة لتحكيم ونشر البحوث الميدانية.

12- البيروقراطية، مثل تعقيد إجراءات الموافقة في بعض المؤسسات على الدعم المالي لإجراء الدراسات الميدانية وتعقيد الإجراءات الروتينية التي تفرضها بعض المؤسسات للحصول على الموافقة لإجراء الدراسات الميدانية ووجود موظفين يتخوفون من تحمل

مسئولية تسهيل مهمات الباحث الميداني ووجود اللوائح والتعليمات التي تمنع تداول المعلومات والبيانات.

13- الفساد الإداري، مثل التكليف بإجراء الدراسات الميدانية من قبل المؤسسات المتعددة الذي يتم بشكل شخصي وليس مؤسساتي، وانتشار الرشوة أو المحسوبية أو الوساطة بين بعض الموظفين في المؤسسات.

14- نقص الأنشطة العلمية المتمثلة في المجلات العلمية المحكمة، والمراكز والمؤتمرات والندوات العلمية المهتمة بالبحوث الميدانية.

15- نقص في تأهيل وتدريب بعض الباحثين، والنقص في الخبرات في مجال تصميم وتنفيذ أدوات جمع البيانات، والتركيز في التعليم الجامعي على الأساليب النظرية أكثر من الأساليب العملية والميدانية.

16- إهمال المؤسسات المتعددة لنتائج البحوث الميدانية وعدم الاستفادة منها أو توظيف نتائجها في سبيل تطوير وتنمية المجتمع.

17- نقص المختبرات والمعامل العلمية، والأجهزة التي تستخدم في تحليل الدراسات الميدانية.

18- نقص الخبرات اللازمة لتنفيذ البحوث الميدانية في مجال استخدام برامج الحاسوب الخاصة بتفريغ وتحليل البيانات، وعدم وجود مساعدين للباحثين للقيام بعملية جمع البيانات اللازمة للبحوث الميدانية.

ثانياً: التوصيات

بعد الانتهاء من تحديد أهم المعوقات التي تقف بوجه تنفيذ البحوث الميدانية، أصبح من الضروري أن نقوم بتحديد أهم التوصيات، من أجل تفادي هذه المعوقات ومعالجتها والتخلص من تأثيرها السلبي، ومن أجل دعم وتفعيل البحث الميداني، وبالتالي تحقيق أحد أهم أهداف الجامعة في دعم البحث العلمي، ومن خلال النتائج التي توصل إليها البحث يمكن تقديم بعض التوصيات كما يأتي:-

1- القضاء على الأمية، ويجب أن تتضافر جهود وزارة التربية ووزارة التعليم والمؤسسات الإعلامية بكل أشكالها ومؤسسات القطاع الخاص(الأهلي)، في حملة وطنية شاملة تهدف

إلى القضاء على الأمية، على وفق خطة محددة تقوم على أساس بيانات ميدانية وواقعية، وتراعي الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

2- القيام بحملات التوعية بأهمية البحوث الميدانية، حيث يقع على عاتق جامعة تعز ومراكز البحث التابعة لها دور نشر الوعي بأهمية البحث الميداني من خلال الندوات والمهرجانات والأنشطة العلمية التي يفترض أن تقوم بها، في كافة المناطق والمدن. يساعدها في ذلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكافة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية.

3- إحداث تغيير حقيقي في بعض أنماط القيم الاجتماعية السلبية التي تعيق تنفيذ البحوث الميدانية، من خلال إعطاء دور فاعل لأقسام علم الاجتماع وعلم النفس في الجامعات، في إقامة الندوات والدورات التوعوية حول أهمية التعاون مع الباحثين الميدانيين الذين يسعون لجمع البيانات، التي تعد أساسية في عملية البحث الميداني.

4- تفعيل دور المرأة الباحثة في التخصصات التي تقوم بالبحوث والدراسات الميدانية والتي يمكن أن تنوب عن الرجل في جمع البيانات من العنصر النسائي في المجتمعات المدروسة. وزيادة عدد الدرجات الوظيفية التي تخصصها جامعة تعز للعنصر النسائي في مجال البحوث الميدانية وإكمال الدراسات العليا.

5- تحديد ميزانية خاصة بالبحوث الميدانية من قبل جامعة تعز، أو زيادة هذه الميزانية أن كانت موجودة، على أن يتم صرف هذه الميزانيات للقيام بالبحوث الميدانية فعلاً وليس لأغراض أخرى ثانوية وجانبية.

6- زيادة الدعم المالي الذي تقدمه الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى (غير الجامعة) سواء في تمويل عملية البحث الميداني، أو تخصيص المكافآت المالية للقائمين على تنفيذ مثل هذه البحوث.

7- زيادة دخول الأفراد القائمين على إجراء وتنفيذ البحوث الميدانية، وضمان حياة كريمة لهم من ناحية وضمان تفرغهم للبحث الميداني من ناحية أخرى، وزيادة نسبة المكافآت التي تخصص لقاء قيامهم بمثل هذه البحوث.

8- تفعيل دور إمكانيات وموارد جامعة تعز والمراكز البحثية التابعة لها في عملية إجراء وتنفيذ البحوث الميدانية، من خلال مشاركة ما تمتلكه الجامعة من أجهزة ومعدات ومطبعة ومختبرات في البحوث الميدانية.

9- زيادة مساهمة القطاع الأهلي(الخاص) في الدعم المالي للبحوث الميدانية، وزيادة المكافآت المالية التي يرصدها هذا القطاع لمثل هذه البحوث.

10- على الجامعة أن تتعامل مع البحوث الميدانية كأولوية من أولوياتها في سبيل دراسة المجتمع المحيط بها ومعرفة أهم نقاط القوة وما يمكن تسميته بالمقومات التي تتوافر في هذا المجتمع، وكذا تحديد أهم المعوقات أو نقاط الضعف التي يعاني منها هذا المجتمع، وبالتالي تحديد أفضل السبل التي يمكن لجامعة تعز أن تسلكها لخدمة هذا المجتمع.

11- تفعيل دور جامعة تعز بجميع كلياتها ومراكزها (ذات العلاقة)من أجل زيادة أعداد خريجيها (الكادر البحثي الوسطي ومساعدي باحث) في مجال البحوث الميدانية، والتركيز على أن يكون هؤلاء الخريجون من ذوي التأهيل والكفاءة العالية في مجال جمع البيانات من المجتمع المدروس.

12- انفتاح جامعة تعز على المؤسسات الدولية التي يمكن أن تزيد من دعمها وتمويلها للبحوث الميدانية، وتخفيف الإجراءات الروتينية التي تتطلبها عملية التعاون مع هذه المؤسسات في سبيل تسريع وتيرة هذا التعاون وتفعيل مساهمة هذه المؤسسات في البحوث الميدانية وبما يخدم المصلحة الوطنية.

13- على جامعة تعز التخفيف من الأعباء التدريسية الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس فيها، واحتساب البحث الميداني جزءاً من هذا النصاب ووضع آلية محددة لتنفيذ ومراقبة ذلك، والتخفيف من الأعباء الإدارية التي يكلف بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

14- زيادة عدد المجلات العلمية المحكمة في جامعة تعز، وزيادة أعداد ما موجود من هذه المجلات بحيث تكون فصلية أو شهرية وحسب ما متوفر من بحوث يقدمها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أو تلك التي تصل لهذه المجلات من خارج الجامعة، والتخفيف من

الإجراءات الروتينية في مجال تحكيم ونشر البحوث الميدانية مع الحرص على الالتزام بالشروط العلمية التي تتطلبها عملية البحث العلمي.

15- على المؤسسات الحكومية التخفيف من الإجراءات الروتينية التي تتطلبها عملية الموافقة على إجراء البحوث الميدانية أو تقديم الدعم المالي لمثل هذه البحوث، وتوفير البيانات والمعلومات التي تخدم البحوث الميدانية.

16- البدء بالإصلاح الإداري في مؤسسات الدولة كافة للتخلص من كل ما يشوب الإدارة من فساد ومحسوبية ورشوة، وتقع مسؤولية ذلك على جميع المؤسسات من وسائل إعلام وجامعات ووزارات ومنظمات المجتمع المدني. كما ينبغي على هذه المؤسسات التزام العمل المؤسساتي في تقديم وظائفها والقضاء على شخصنة هذا العمل.

17- زيادة الأنشطة العلمية التي تقوم بها جامعة تعز مثل المؤتمرات والندوات العلمية التي تهتم بالبحوث الميدانية وتفعيل ما يطرح في هذه المؤتمرات من توصيات ومقترحات تخدم تطوير عمل الجامعة وما تقدمه من وظائف في المجتمع.

زيادة نسبة التعليم الميداني أو التطبيقي في المقررات التي تدرس في الأقسام والكليات والمراكز في جامعة تعز، وتوفير ما يتطلبه ذلك من مختبرات ومعامل وأجهزة ومعدات.

المصـــــادر

1) للمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى الندوات التي عقدت في الجامعات اليمنية حول هذا الموضوع وكما مبين في أدناه:-

1- الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى- الواقع وآفاق المستقبل، المنعقدة في عدن بتاريخ 4-6 ديسمبر 1999م، دار جامعة عدن، 1999م .

2- وقائع وأدبيات ندوة البحث العلمي ومشكلاته في الجمهورية اليمنية المنعقدة في صنعاء 2006/2/27م..غير منشورة.

2) د/ربحي مصطفى عليان، د/ عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي ..الأسس النظرية والتطبيق العملي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004م،ص 43.

3) ورد في إحصائية حصل عليها الباحث من مكتب نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية أن إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في كافة كليات ومراكز الجامعة هو(539) عضواً، منهم (360) مدرساً ومعيداً، وهي إحصائية قد تكون غير حديثة.

4) د/ إحسان محمد الحسن، د/ عبدالمنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1981م، ص 64.

5) د/سامي سلطي عريفج ، الجامعة والبحث العلمي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2001م ، ص ص 31-40.

6) د.عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981م، ص ص 149ـ 184.

7) ابن منظور، لسان العرب، المجلد العاشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1995م، ص333، ص 280.

8) د/أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005م. ص 167.

9) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، المصدر السابق نفسه، ص 115.

10) د/ ربحي مصطفى عليان، د/ عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، مصدر سابق، من ص 13-14.

11) عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، دار النهضة، القاهرة 1968م، ص 4.

12) http://www.ghamid.net/vb/showthread.php?t=12932.

13) المصدر السابق.

14) http://www.alazhar.edu.ps/staff/Skills.doc31/.

15)) د/أحمد مصطفى خاطر وآخرون، البحث الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001م.ص 48.

16) د/ذوقان عبيدات، د/ سهيلة أبو السميد، البحث العلمي/ البحث النوعي والبحث الكمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002م،ص 147.

17) انظر على سبيل المثال:

1- د/ ربحي مصطفى عليان، د/ عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي ، مصدر سابق، ص 29.

د.جون ب. ديكنسون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة في اليونسكو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1987م، ص 98.

18) =2423http://www.ravnews.net/newsadmin/preview.php?id

19) نزار الرواس، البحث العلمي واقعه وتطويره: ورقة مقدمة إلى المؤتمر العام السادس لمجلس الجامعات العربية، صنعاء، 1988م.

20) /http://www.suhuf.net.sa/ar7jaz/dec/2001.html

21) د. عبدالله شمت المجيدل" دراسة مقارنة لمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، الكويت، العدد 123، أكتوبر 2006م

22)
1Nm0dnY2aDMTB3xkBKTBXNyoA;_ylu=X0geu.EH_ktG0http://rds.yahoo.com/_ylt=Ahuf/EXP=1220631EdnRpZAM/SIG=3M[illegible]MgRzZWMDc3dTMQRwb1DZQRsA8iBGNvbG.doc1a//www.hu.edu.jo/Conferences/Rsearch/3%/**http1179471751

23) /http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-11-21/culture/culture08.htm.